

بلاغ صحفي اجتماع مجلس بنك المغرب

الرباط، 24 يونيو 2025

1. عقد مجلس بنك المغرب، يوم الثلاثاء 24 يونيو، اجتماعه الفصلي الثاني برسم سنة 2025.
2. خلال هذا الاجتماع، تدارس المجلس وصادق في البداية على التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية للبلاد، وكذا حول أنشطة البنك برسم سنة 2024.
3. كما اطلع على سير تنفيذ البرنامج الجديد لدعم التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا الذي تم إطلاقه في مارس الماضي وعلى مشروع الميثاق المخصص لهاته الفئة من المقاولات. وينص هذا الأخير بالخصوص على إعداد عرض ائتماني مناسب، وتبسيط الإجراءات، وتحسين آليات الضمان، وتوفير مواكبة غير مالية وآليات تتبع التنفيذ.
4. وقام المجلس بعد ذلك بتحليل تطور الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية وتدارس التوقعات الماكرو اقتصادية لبنك المغرب على المدى المتوسط. فعلى الصعيد الدولي، سجل المجلس مستوى اللايقين الاستثنائي، الناجم بالخصوص عن السياسة التجارية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية وعن النزاعين في أوكرانيا والشرق الأوسط وكذا عن الحرب بين إسرائيل وإيران. وفي هذا السياق، يرتقب أن يواصل نمو الاقتصاد العالمي تباطؤه، ما من شأنه أن يدعم استمرار المنحى التنافسي للتضخم.
5. وعلى المستوى الوطني، تشير المعطيات الأخيرة المتاحة إلى تسارع ملموس لوتيرة النشاط في القطاع غير الفلاحي. ومن المتوقع أن تتواصل هذه الدينامية على المدى المتوسط، لاسيما بفضل الاستثمار في البنيات التحتية، في إطار الجهود المبذولة من طرف بلدنا لتخفيف آثار التغير المناخي وللإستعداد لاحتضان فعاليات دولية كبرى في أفق سنة 2030. ومن المرتقب أن يدعم هذا التحسن الملحوظ في النمو غير الفلاحي الانتعاش الملموس لسوق الشغل المسجل خلال الفصول الأخيرة.
6. وفيما يتعلق بالتضخم، فقد عرف تباطؤا جد ملحوظ خلال الأشهر الأخيرة، حيث انتقل من 2% في المتوسط خلال الفصل الأول من هذه السنة إلى 0,7% في أبريل ثم إلى 0,4% في ماي. ويعكس هذا التطور بشكل رئيسي تراجع وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، لاسيما أسعار "اللحوم الطرية". وحسب توقعات بنك المغرب، سيهني التضخم سنة 2025 بمعدل قريب من 1% قبل أن يبلغ 1,8% في 2026، وسيشهد مكونه الأساسي تطورا مماثلا. وتبقى هذه الآفاق محاطة بشكوك قوية مرتبطة بالخصوص، على المستوى الخارجي، بالسياسات التجارية وبتداعيات النزاعات والتوترات الجيوسياسية، وعلى المستوى الداخلي، بتطور العرض من المواد الفلاحية.
7. كما سجل المجلس استمرار تثبيت توقعات التضخم، حيث يرتقب خبراء القطاع المالي، في الفصل الثاني من سنة 2025، بلوغ التضخم 2,3% في المتوسط في أفق 8 فصول و2,5% في أفق 12 فصلا.
8. وفيما يخص انتقال قراراته السابقة، يتواصل انخفاض أسعار الفائدة المطبقة على القروض البنكية المقدمة للقطاع غير المالي. وتشير المعطيات المتعلقة بالفصل الأول من سنة 2025 إلى تراجع تراكمي قدره 45 نقطة أساس منذ بداية التيسير النقدي في يونيو 2024.
9. وأخذا بالاعتبار تطور التضخم في مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط، والتسارع الملموس للنمو غير الفلاحي، وتثبيت التوقعات، قرر المجلس، بالنظر إلى الشكوك القوية المحيطة بالآفاق، الإبقاء على سعر الفائدة

الرئيسي دون تغيير في 2,25%. وسيواصل تتبع انتقال تخفيضاته الأخيرة لسعر الفائدة الرئيسي، لاسيما إلى شروط تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وبناء قراراته المستقبلية خلال كل اجتماع على أحدث المعطيات المحينة.

10. وفي الأسواق الدولية للمواد الأولية، تشير التوقعات المستندة إلى المعطيات المتاحة إلى غاية نهاية شهر ماي إلى استمرار المنحى التنافسي لأسعار النفط، محفزاً بزيادة الإنتاج من طرف دول منظمة أوبك +، وارتفاع المخزونات الأمريكية. ومن المرتقب أن ينخفض سعر البرنت على وجه الخصوص من 79,8 دولاراً للبرميل في المتوسط في سنة 2024 إلى 66,8 دولاراً في 2025 ثم إلى 64,8 دولاراً في 2026. وبالنسبة للفوسفات الخام المغربي، ستنخفض الأسعار، حسب توقعات الوحدة المكلفة بالأبحاث حول المواد الأولية (Commodities Research Unit)، من 214 دولاراً للطن في 2024 إلى 206 دولاراً في 2025 ثم إلى 183 دولاراً في 2026، بينما يرتقب أن تنحدر أسعار مشتقاته نحو الارتفاع في 2025، ارتباطاً بتراجع العرض العالمي. هكذا، سيصل سعر الفوسفات ثنائي الأمونيوم إلى 689 دولاراً للطن في 2025 قبل أن ينخفض إلى 678 دولاراً في 2026، وسيبلغ سعر الفوسفات الثلاثي الممتاز 540 دولاراً ثم 535 دولاراً. أما بالنسبة للمواد الغذائية، فبعد انخفاض بواقع 2% سنة 2024، من المتوقع أن يرتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة بمعدل 4,4% في 2025 وبواقع 1% في 2026.

11. وفيما يتعلق بآفاق الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن يتباطأ النمو من 3,2% في 2024 إلى 2,8% هذه السنة ثم إلى 2,6% في 2026. وفي الاقتصادات المتقدمة، يرتقب أن تتراجع وتيرة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 1,5% في 2025 قبل أن تتحسن بشكل طفيف إلى 1,7% في 2026، وأن تنحصر في منطقة الأورو في 1% ثم في 1,5% على التوالي. وعلى مستوى الدول الصاعدة الرئيسية، يتوقع أن يدعم الارتفاع الهام في صادرات الصين تحسباً لتدهور الأوضاع الجمركية النمو في 2025، ليصل إلى 4,9% قبل أن يتباطأ إلى 3,9% في 2026. أما في الهند، فيرتقب أن يظل الاقتصاد قوياً، مع نمو الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم بنسبة 7,4% ثم بواقع 6,2% على التوالي.

12. في ظل هذه الظروف، يتوقع أن يتواصل تباطؤ التضخم على المستوى العالمي في 2025، متراجعا إلى 3% بدلا من 3,7% سنة من قبل، ثم أن يرتفع بشكل طفيف إلى 3,2% في 2026. وفي الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، يرتقب أن يتباطأ إلى 2,2% في 2025 و2026 بمنطقة الأورو، بينما من المتوقع أن يتراجع في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 2,8% في 2025 قبل أن يتسارع إلى 3,3% في 2026، ارتباطاً بالأساس بالتعريفات الجمركية الجديدة للإدارة الأمريكية.

13. وفيما يتعلق بتوجه السياسات النقدية، قرر البنك المركزي الأوروبي، عقب اجتماعه المنعقد في 5 يونيو، خفض أسعار فائده الثلاثة بما قدره 25 نقطة أساس للمرة السابعة على التوالي والثامنة منذ يونيو 2024. ومن جهته، وخلال اجتماعه المنعقد في 17 و18 يونيو، أبقي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، للمرة الرابعة على التوالي، على النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في [4,25%-4,50%].

14. وعلى الصعيد الوطني، وحسب معطيات الحسابات الوطنية السنوية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، بلغ النمو الاقتصادي 3,8% في 2024، وهي وتيرة أسرع بكثير مما كانت تشير إليه البيانات الفصلية المتعلقة بنفس السنة. ووفقا للتوقعات المحينة لبنك المغرب، سيشهد النمو تسارعا ملحوظا هذه السنة ليصل إلى 4,6%، ثم سيستقر في 4,4% في 2026. ويرجح أن تتزايد القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 5% في 2025، أخذا بالاعتبار محصول حبوب قدره 44 مليون قنطار حسب تقديرات وزارة الفلاحة، ثم بواقع 3,2% في 2026، بناء على فرضية تحقيق إنتاج متوسط من الحبوب قدره 50 مليون قنطار. أما القطاعات غير الفلاحية، وبفضل الدينامية القوية للاستثمار في البنيات التحتية على وجه الخصوص، فينتظر أن يناهز نموها 4,5% في 2025 و2026.

15. وبخصوص الحسابات الخارجية، يرتقب أن تتعزز المبادلات التجارية على المدى المتوسط، مع بقاء الأثر المباشر للتعريفات الجمركية الأمريكية محدودا. وهكذا، يتوقع أن تتنامى الصادرات بنسبة 5,1% في 2025 وبواقع 9% في 2026، مدفوعة على وجه الخصوص بارتفاع صادرات الفوسفات ومشتقاته التي يرتقب أن تبلغ 106,7 مليار درهم في 2026. بالمقابل، ونظرا للوضعية غير الملائمة للسوق الأوروبي، من المتوقع أن تشهد مبيعات صناعة السيارات شبه ركود في 2025، قبل أن تسجل انتعاشا ملحوظا في 2026، لتصل إلى 188 مليار درهم. وموازا مع ذلك، ينتظر أن ترتفع الواردات بنسبة 5,1% هذه السنة وبواقع 7% في السنة الموالية، مدعومة بالخصوص بزيادة مقتنيات سلع التجهيز، فيما يرتقب أن تنخفض الفاتورة الطاقية بشكل أكبر لتعود إلى 96 مليارا في 2026. ومن جهة أخرى، يتوقع أن تستمر مداخل الأسفار في تسجيل أداءات ملموسة لتصل إلى 128,4 مليارا في 2026، فيما ينتظر أن تواصل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج

تراجعها الملحوظ خلال الأشهر الأخيرة لتنتهي السنة الجارية بانخفاض، قبل أن تتجه من جديد نحو الارتفاع لتبلغ في متم سنة 2026 حوالي 121 مليارا. وفي ظل هذه الظروف، من المتوقع أن يظل عجز الحساب الجاري محدودا وقريبا من 2% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2025 و2026. وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، من المرجح أن تحافظ على توجهها التصاعدي لتصل إلى ما يعادل 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2026. وفي المجمل، وأخذا بالاعتبار بالخصوص التمويلات الخارجية للخزينة، يتوقع أن تتعزز الأصول الاحتياطية الرسمية إلى 407 مليارات درهم مع متم 2025 ثم إلى 423,7 مليارا في نهاية 2026، أي ما يعادل تقريبا 5 أشهر ونصف من واردات السلع والخدمات.

16. وعلى مستوى الأوضاع النقدية، يتوقع أن ينخفض عجز السيولة إلى 122,5 مليار درهم في نهاية 2025، قبل أن يتفاقم إلى 140 مليارا في 2026. وبالنظر إلى التطور المرتقب في النشاط الاقتصادي وإلى توقعات القطاع البنكي، من المرجح أن يشهد الائتمان البنكي الممنوح للقطاع غير المالي تسارعا قويا مع نمو بأزيد من 6% في 2025 و2026، عوض متوسط قدره 2,7% خلال السنتين الماضيتين. وفيما يتعلق بسعر الصرف الفعلي الحقيقي، يرتقب أن يعرف شبه استقرار مع متم 2026، مع ارتفاع بنسبة 1,9% هذه السنة، يليه انخفاض بواقع 1,7% في 2026.

17. وفي مجال المالية العمومية، يشير تنفيذ الميزانية برسم الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2025 إلى استمرار تحسن المداخيل العادية التي ارتفعت بحوالي 17%، مدعومة بتزايد العائدات الضريبية. وبموازاة ذلك، تزايدت النفقات الإجمالية بنسبة 23,6% نتيجة ارتفاع كل من النفقات العادية ونفقات الاستثمار. وأخذا بالاعتبار هذه التطورات ومقتضيات قانون المالية لسنة 2025 والبرمجة الميزانية 2025-2027، وكذا الاعتمادات الإضافية التي فتحتها الحكومة في أبريل، يتوقع بنك المغرب أن يظل عجز الميزانية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، عند 3,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2025، قبل أن يتراجع إلى 3,4% في 2026.